نص ردن

▪ علاء حسن

طرابيش "الحبربشية"

الجهات الرسمية ولفقدان الثقة بالخبرات المحلية في كل المجالات ، استعانت بشركات اجنبية وصلت الى جمع نفايات من احياء محددة في العاصمة بغداد ، لقاء دفع ملايين الدولارات ، وهذا التوجه يؤكد ان المسؤولين رسخوا حقيقة "مطرب الحي لايطرب" على الرغم من ان "المسعول والمساعيل" ملتزمون بتحريم سماع الغناء والموسيقى ، ولكنهم يطربون للانغام المحتفظة بالطابع الشرقي ، وعلى طريقة العزف التركي .

نشاط القطاع الخاص العراقي ، تعرض ومنذ سنوات الى تغييب مقصود بفعل السياسات الاقتصادية "الحكيمة" فكانت النتيجة استيراد اللبن والكراث والبصل من دول الجوار ، وهجرة رأس المال الى عواصم عربية ، تتوفر فيها بيئة استثمارية مناسبة غير خاضعة للابتزاز ، وربما لاتتعرض لتدخلات "المساعيل" في منح عقود الاستثمار مقابل الحصول على المقسوم ،وتوزيعه بين "الحبربشية" المتنفذين الواقفين وراء تقديم التسهيلات لابرام العقود بمنتهى الوضوح والشفافية .

ما تردد مؤخرا من معلومات في الوسط الاعلامي عن منح شركة تركية حق الترويج الاعلاني لمؤتمر القمة اثار الاسئلة عن دور "الحبربشية" في تجاهل الشركات العراقية ، علما انها الاكثر علما واطلاعا بسايكلوجية الجمهور العربي، واذا كانت قليلة الخبرة في هذا المجال على حد قول زعيم "الحبربشية" بامكانها الاستعانة بخبرات اجنبية من دول اخرى ، وليس بالتحديد من دولة "حبربش" ، وفي حال صحة ادعاءات الزعيم فمن واجبه الكشف عن مبلغ العقد ومقداره بالدولارات وليس بالدنانير ، ومن حق الاخرين معرفة مثل هذه المعلومة ، وحجبها يعني اخفاء مآرب اخرى.

اغاني الراحلين داخل حسن وسعدي الحلي ورياض احمد وقبلهم ناظم الغزالي و عشرات غيرهم من المطربين العراقيين تجاوزت الساحة العراقية ، ووصلت الى اوربا لان المغتربين العراقيين هناك الهاربين من "الحبربشية" السابقين واللاحقين ، روجوا للاغنية العراقية في المنافي ، فانهالت دموع الغرباء للتعبير عن تعاطفهم مع المهاجرين قسرا عن وطنهم ، مع تمنيات بالعودة بعد القضاء على عتاة "الحبربشية" في كل دول العالم ، وبفعل تلك الاغاني اندحرت اكذوبة مطرب الحي لايطرب ، لكن هناك من يصر على الترويج لها مستعينا بخبرة شركات اجنبية ، ويعمل جاهدا على ترسيخيها بشتى الوسائل والسبل للحفاظ على مكاسب ومصالح "الحبربشية".

يقال ان الدستور العراقي ضمن للمواطنين حق الحصول على المعلومة ، واستثنى من ذلك القضايا المتعلقة بالامن الوطني ، واستنادا لهذا الحق على الجهات الرسمية الكشف عن مبلغ العقد مع اية شركة سواء عراقية او اجنبية لتقوم بمهمة الترويج الاعلاني لمؤتمر القمة ، والطلب مشروع وليمس امن الدولة ولايهدد "مساعيلها" الكبار والصغار ، ولكنه بلا شك يرعب زعيم "الحبربشية" خشية تسرب روائح فساد من ملف العقد ، علما ان العد التنازلي لموعد انعقاد القمة بدأ بتوجيه الدعوات للقادة العرب ، ولم يلمس او يشاهد العراقيون اية مظاهر للترويج الاعلاني لعقد المؤتمر، ويبدو ان الحملة ستبدأ باشارة من "حبربشي" يرتدي الطربوش المصنوع يدويا في دولة يعرفها العراقيون.

عدسة

تصوير.. محمود رؤوف محمود

بالرغم من وجود أكثر من مليونين ونصف المليون سيارة في العراق، إلا أن وسائط النقل البدائية ما زالت رائجة وسط العاصمة بغداد.

مواطنون: بناء المساكن أكثر نفعاً من توزيع فائض إيرادات النفط

□ بغداد / دعاء آزاد

ترك محمود وظيفته الحكومية أيام حكم النظام السابق بسبب تدني الراتب الشهري الذي لم يكن يكفيه لتسديد إيجار المنزل، فضلا عن تأمين المتطلبات المعيشية للعائلة، ما اضطره إلى مزاولة مهنة الخياطة لما تدره من دخل يفي بالتزاماته المتعددة.

بعد العام ٢٠٠٣ والزيادة التي طرأت على رواتب الموظفين، قرر محمود العودة إلى وظيفته الأولى في وزارة الصحة، وبعد بذل مجهود كبير ورشوة دسمة، عاد إلى عمله السابق. وبالرغم من سعادة محمود والعديدين غيره من الموظفين بالزيادات التي أنعشت نوعا ما رواتبهم الحكومية، إلا أن مشكلة السكن لم تنته خاصة بعد قيام صاحب الدار برفع مبلغ الإيجار إلى ٥٠٠ ألف دينار في الشهر، بحجة ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية مع زيادة رواتب الموظفين.

محمود وبحسب ما ذكر لـ"المدى"، يقسم راتبه الشهري إلى عدة أقسام، القسم الأكبر لإيجار البيت وهو ٥٠٠ ألف دينار، و١٢٠ ألف دينار شهريا أجور اشتراك المولدة الكهربائية الاهلية، إضافة إلى مبلغ لوقود المولدة المنزلية التي يعتمد عليها عندما يرفض صاحب المولدة الأهلية التشغيل، وهناك أيضا ١٢٥ ألف دينار أجور نقل ابنتيه الجامعيتين، ناهيك عن المتطلبات المعيشية وغيرها من الالتزامات.

وتجددت فرحة محمود مرة أخرى حين أعلن عدد من البرلمانيين عن تخصيص نسبة ٢٥٪ من فائض واردات النفط لتوزيعها بين المواطنين خلال العام الحالي، غير ان فرحته هذه لم تدم عندما عرف بأن المبلغ الذي سيتقاضاه لن يحل مشكلته الأزلية مع السكن.

محمود ومعه العديد من المواطنين اقترحوا بدلا من توزيع فائض إيرادات النفط على شكل مبالغ نقدية والتي لا تزيد على ٣٣٠ دولارا في السنة، الإفادة من هذه الأموال ببناء مجمعات سكنية لمعالجة أزمة السكن.

كتلة الأحرار البرلمانية التي تبنت قرار توزيع جزء من واردات النفط بين المواطنين، أبدت إعجابها بمقترح محمود، وأكدت على لسان ماجدة التميمي أنها ستدرس هذا المقترح للخروج بتوصيات ترضي المواطن.

وقالت عضو الكتلة في اتصال هاتفي مع "المدى": ان "مقترح بناء مجمعات سكنية جيد وسندارسه، خاصة أن هذه الاموال ملك للشعب وهو حر في طريقة الإفادة منها".

وأضافت "سننتظر حتى شهر حزيران المقبل ومن ثم نقدر كم ستكون حصة الفرد من فائض الإيرادات، وبالطبع سيكون المبلغ أكبر إذا انتظرنا الى نهاية السنة"، مشيرة إلى أن هناك تعليمات وتنسيقا بين وزارتي المالية والتخطيط بشأن تحديد المستحقين لهذه المبالغ وآلية توزيعها.

وفي الوقت نفسه أشارت التميمي إلى أن "القروض الإسكانية ما زالت مستمرة، وبإمكان المواطنين الاقتراض من صندوق الإسكان ومن دون فوائد مصرفية"، مبينة أن ٩٥ مليار دينار خصصت من موازنة العام الحالي لدعم صندوق الإسكان.

وكشفت التميمي عن أنها والبرلمانية زينب السهيلي وضعتا "مسودة مشروع قانون لصندوق الضمان والتنمية الاجتماعية، وحين إقراره سيخصص مبلغ من المال لكل من لا يملك راتبا شهريا، وهذا من شأنه أن ينصف العديد من شرائح المجتمع".

وفي السياق نفسه، يؤكد الخبراء الاقتصاديون أن توزيع هذه المبالغ سيضر بالاقتصاد العراقي من خلال مضاعفة الاستيراد في ظل غياب المنتج المحلي، وهو ما يؤدي إلى زيادة التأثيرات الخارجية على التضخم، مقدرين الفائض من الإيرادات النفطية بعشرة مليارات دولار للعام الحالي.

إذ بين الخبير الاقتصادي ماجد الصوري في حديثه لـ"المدى"، أن "توزيع هذه الأموال ليس في مصلحة الاقتصاد، لكونها ستزيد إقبال المستهلكين على شراء البضائع والسلع المستوردة، خاصة مع غياب المنتجات المحلية بمختلف القطاعات، وتتسبب في الوقت نفسه بزيادة التضخم".

وقدر الصوري فائض واردات النفط خلال العام الحالي بعشرة مليارات دولار، موضحا أنه في حال توزيع هذا المبلغ على جميع العراقيين ستكون حصة الفرد الواحد نحو ٣٣٠ دولارا في السنة.

واستدرك بأنه "كان الأجدر بالحكومة ان تحول هذه الأموال إلى التنمية الاقتصادية للقضاء على البطالة والاهتمام بالصناعات الوطنية، إذ لو تم إيداع هذا المبلغ في مصرف تنموي سيكون له مردود أفضل من توزيعه"، منتقدا في الوقت نفسه الموازنة العامة لهذه السنة لعدم اعتمادها أية إستراتيجية، بحسب تعبيره.

وأعرب الصوري عن إعجابه بمقترح تحويل الإموال إلى بناء مجمعات سكنية، مشيرا إلى أنها "فكرة ممتازة جدا لأنها ستساهم في حل أزمة السكن".

بابليون ينتقدون قرار المصفحات البرلمانية

□ بابل / إقبال محمد

انتقد مواطنون من محافظة بابل قرار مجلس النواب تخصيص نحو ٦٠ مليار دينار لشراء سيارات مصفحة لأعضائه، مطالبين بتخصيص هذا المبلغ لشراء منظومات مراقبة متطورة وأجهزة لكشف المتفجرات.

وقال الروائي سلام حربة في حديثه لـ"المدى": أنه بدلا من تبذير هذا المبلغ على شراء سيارات مصفحة للنواب كان الأجدى تخصيصه لنصب منظومات مراقبة متطورة لرصد تحركات الإرهابيين والمسلحين، أو لشراء أجهزة الكشف عن المتفجرات بدلا من الأجهزة الحالية التي أثبتت عدم جدواها.

أما الناشط في حقوق الإنسان عباس حسن فأشار إلى ان "المواطن العراقي انتظر بفارغ الصبر المصادقة على موازنة العام الحالي، وكذلك المتقاعدون كانوا يأملون زيادة رواتبهم، ولكن جاء قرار مجلس النواب لشراء سيارات مصفحة مخيبا للآمال".

وأكد حسن أن "حماية النواب ليست في السيارات المصفحة بل بمساعدة الشعب والتقرب منه وليس الابتعاد عنه"، واصفا شراء السيارات المصفحة بأنه "استقطاع جزء من لقمة الشعب، ولكن يبدو ان النواب يهتمون بأمنهم وسلامتهم ولا يكترثون للمواطنين الذين سقط المئات منهم في محافظة بابل ومحافظات أخرى الأسبوع الماضي"، بحسب تعبيره.

عضو التيار الديمقراطي قصي الطائي قال في حديثه لـ"المدى": "كثيرة هي المشاكل التي يعانيها المواطن واعتقد ان تخصيص مليارات الدنانير لخدمة الشعب أفضل من منحها لأعضاء مجلس النواب الذين لا يستطيعون ان يتحركوا إلا بسيارة مصفحة فكيف يستطيعون خدمة الناس".

ودعا المواطنين إلى "إعادة النظر بكل من انتخبوهم لأن الكتل السياسية تتصارع وتتصالح من أجل المصالح المشتركة فيما يعاني المواطنون من أزمات خانقة".

المواطن عماد كاظم حسن قال في حديثه لـ"المدى": ان "هم النائب الأول والأخير حماية نفسه وعائلته وليس حماية المواطن الذي انتخبه، النائب يعيش في المنطقة الخضراء ويحرسه ٣٠ عنصر حماية وبالرغم من ذلك يطالب بسيارة مصفحة".

وشدد على أن "العراق يعاني انفلاتا أمنيا وعدم وجود خطط أمنية محكمة للسيطرة على العمليات الإرهابية، وكان على النواب الاهتمام بأمن الوطن والمواطن لا أمنهم الشخصي".

واتفق معه المواطن حميد عبد الذي متسائلا "هل العضو البرلماني أهم من المواطن الذي انتخبه والذي يعيش في حالة رعب دائم جراء العمليات الإرهابية، على البرلمان قبل ان يوفر الحماية لأعضائه ان يحمي الشعب وبهذا المبلغ الكبير جدا نستطيع إن نحسن منظومتنا الأمنية بشراء أجهزة سونار حديثة"، بحسب ما قال لـ"المدى".

في حين نبهت المواطنة نور علاء في حديثها لـ"المدى"، إلى أن "تصويت البرلمان على شراء السيارات المصفحة تزامن مع خميس أسود دام مر على محافظة بابل بانفجار أربعً سيارات مفخخة أودت بحياة العشرات من الشهداء والجرحى نساء ورجالا وطلبة وعمال بناء وأطفالا لعدم وجود منظومة أمنية متكاملة تحمي المواطنين".

فيما أكد المواطن كريم نعمة جعفر في حديثه لـ"المدى" على أن "مبلغ السيارات المصفحة بإمكانه تعزيز عمل الأجهزة الاستخبارية"، مبينا أن "تدريب كوادر متخصصة في الاستخبارات لكشف الجريمة قبل وقوعها أجدر من السيارات المصفحة ومنظومات المراقبة".

المواطن بلال محمد تساءل في حديثه لـ"المدى" قائلا: "إذا كان النواب يخشون على انفسهم إلى هذا الحد فلماذا رشحوا للانتخابات أصلا ونحن نعيش في بلد غير مستقر أمنيا"، لافتا إلى أنه "كان الأجدر بالنواب البحث عن طريقة أو وسيلة أخرى يعبرون فيها عن ولائهم للوطن غير عضوية مجلس النواب".

وتابع بالقول: "يبدو أن النواب في ذروة انتشائهم بالمنجزات التي حققوها بفضل مواقعهم وأخذوا يبحثون عن مصادر أخرى لحماية نفسه دون إن يفكروا بآلاف المسحوقين من أبناء الشعب الذين لا يملكون حتى ثمن الدواء ولا قوت يومهم"، مشيرا إلى أن هناك الآف الخريجين يفترشون الطرقات "وكان على النواب بدلا من التصويت على شراء المصفحات البحث عن العاطلين والأرامل والأيتام لتسديد ما بذمتهم تجاه ناخبيهم".

تعاون علمي ثقافي بين البصرة والقنصلية التركية

□ البصرة / ريسان الفهد

قررت جامعة اسطنبول التركية استضافة باحثة من جامعة البصرة لإجراء بحث خاص بالأرشيف العثماني في تركيا، فيما أعلنت مجموعة مستشفيات (آجي بادم) التركية تكفلها بعلاج طفل بصري يعاني تشوها ولاديا خطيرا. وقال القنصل التركي في البصرة فاروق قايماقجي لـ"المدى": ان جامعة اسطنبول ستستضيف الباحثة في قسم التاريخ بجامعة البصرة زهراء حميد خليل البحراني، لإجراء البحث الخاص في الأرشيف العثماني لمدة شهر. وبين أن الباحثة البصرية ستلتقي بخبراء أتراك مختصين بالتاريخ، عادا ذلك بأنه "الخطوة الاولى والمهمة في إطار التعاون بين جامعتي البصرة واسطنبول.

وتوقع قايماقجي وصول وفد من جامعة اسطنبول قريبا إلى جامعة البصرة لبحث مجالات التعاون بين الجامعتين، مشيرا إلى أن ذلك يأتي في إطار بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه في شهر شباط عام ٢٠١٠ بين جامعة البصرة والقنصلية التركية.

وكانت القنصلية التركية في البصرة قد أعدت برنامج (ابن سينا) بالتنسيق مع دائرة صحة البصرة وعمادة كلية الطب بجامعة البصرة، لتدريب الأطباء البصريين الشباب في مختلف الاختصاصات الطبية في بعض المستشفيات الأهلية، وغادرت المجموعة الثانية الأطباء البصريين إلى اسطنبول في الثالث والعشرين من شهر شباط الجاري.

من جانب آخر، أبدت مجموعة مستشفيات (آجي بادم) التركية استعدادها للتكفل بعلاج الطفل البصري يحيى محمد البالغ من العمر ٣ سنوات الذي يعاني من وجود ثقب في الأوردة الرئيسية الخارجة من القلب.

متخصصون يدعون إلى برنامج تثقيفي للمواطنين عن كيفية تناول الدواء

□ بغداد / قيس عيدان

دعا عدد من الأطباء والأكاديميين المختصين بالطب والصيدلة إلى تبني مشروع وطني تثقيفي لتعريف المواطن بكيفية انتقاء الدواء وطرق استخدامه، عازين دعوتهم هذه إلى تعدد العناوين التجارية الدوائية التي تدخل البلاد حتى وإن كانت مطابقة للفحوصات المختبرية.

وتساءلت الدكتورة علياء حسين علي، طبيبة المتخصصة في صحة المجتمع، في ندوة عقدت لهذا الغرض وحضرتها "المدى"، عن عدد المواطنين الذين "يقرؤون إرشادات تناول العلاج في النشرة الداخلية الموجودة في كل علبة دواء أو على غلاف المستحضر، قبل تناوله العلاج".

وقالت: "أكاد أجزم أن نسبة من يقرؤون النشرات الداخلية الدوائية من العراقيين لا تتجاوز ٢٠٪، فالعراقي يجهل تماما أهمية النشرة الطبية والاستخدام الأمثل للدواء وطريقة الاستعمال والأعراض الجانبية له"، على حد قولها.

مدير مركز الأمراض الصدرية والتنفسية في وزارة الصحة الدكتور ظافر سلمان هاشم، أشار بدوره إلى أن من يقرأ النشرة الطبية للأدوية هم الأطباء والصيادلة لكون ذلك من صميم عملهم، مضيفا "لكنني أجزم أن ١٠٪ من العراقيين يقرؤون النشرة الداخلية".

ولفت هاشم إلى أن بعض الأدوية المستوردة تكون النشرات الطبية فيها مكتوبة باللغة الإنكليزية، منبها المستوردين إلى ضرورة الإلتفات إلى هذا الأمر واستيراد أدوية نشراتها الطبية مكتوبة باللغة العربية.

ودعا إلى مشروع وطني إستراتيجي لتثقيف المواطن بطرق تعاطي الأدوية والعلاجات لا سيما أن العديد من الحالات الطارئة التي ترد المستشفيات يكون سببها سوء استخدام الأدوية أو وصفها من قبل المعاونين الطبيين من دون الرجوع إلى الطبيب المختص.

أحد الكوادر التمريضية العاملة في مستشفى العلوم العصبية أوضح لـ"المدى"، أن طبيعة عمل مستشفاهم تقتصر على العلاج الطبيعي، لكنه أكد أن "المستشفى تستقبل أحيانا حالات صحية سببها سوء استخدام الدواء، مثل زرق الحقن من قبل شخص غير متمرس ما يؤدي إلى إصابة عصب الطفل أو غير ذلك"، مؤكدا أن مخاطر ذلك كبيرة وقد تتطلب علاجا لأكثر من ثلاثة أشهر.

أما نقيب الصيادلة الدكتور عبد الرسول محمود فقد أكد أن النقابة جهة رقابية ومختصة بمنح إجازات ممارسة المهنة للصيادلة، معترفا في الوقت نفسه بوجود "المئات من الصيدليات ومذاخر الأدوية والمكاتب العلمية غير المرخصة".

إلى ذلك، كشف معاون المفتش العام بوزارة الصحة احمد الساعدي لـ"المدى"، عن قيام المكتب بالتعاون مع الجهات المختصة بغلق المئات من مذاخر الأدوية والصيدليات غير المرخصة في عموم المحافظات منذ انطلاق المشروع الوطني للسيطرة على الأدوية والقضاء على ظاهرة (بسطيات العقاقير الطبية) التي انتشرت بعد العام ٢٠٠٣، مضيفا أنه تم إتلاف عشرات الأطنان من الأدوية الفاشلة.

وذكر بأن "هناك مشكلة حقيقية وهي تهريب الأدوية وإدخالها إلى العراق بدون إجازة استيراد أو فحص"، مبينا أن مكتب المفتش العام أعد دراسة وافية عن هذا الأمر وسيتم القضاء عليه تماما بالتعاون مع الجهات المختصة والمواطنين.

وبخصوص تعدد أنواع مصادر وشركات تصنيع الأدوية المستوردة، قال الساعدي: "ان تعدد المناشئ العالمية المنتجة للأدوية أمر طبيعي جداً وحتى تفاوت الأسعار بين دواء وآخر"، لافتا إلى أن وزارة الصحة واجبها هو فحص الأدوية والتأكد من مطابقتها المواصفات المعتمدة.

وتابع بالقول: أن ضوابط دائرة الأمور الفنية بوزارة الصحة تلزم صاحب المكتب العلمي أو المذخر بتقديم طلب إلى الهيئة الوطنية لانتقاء الأدوية لاستحصال الموافقة على استيراد العقاقير الطبية، نافيا دخول أي دواء غير صالح للاستهلاك عبر المنافذ الحدودية الرسمية.